السفير
الأربعاء 19-12-2012 العدد 12361

«ملف النازحين» يتضخم .. و«المحطة الأميركية» تكشف المستور

نواب المعارضة إلى .. «فندق التشريع»؟

بقي الوضع الداخلي متأثراً بـ«المنخفض الجوي» لملفات عدة، توزعت بين همّ النازحين السوريين والفلسطينيين بكل ما يختزنه من عوامل إنسانية وسياسية تضغط على الدولة اللبنانية، ومحطة الاتصالات الأميركية التي أُدخلت الى مطبخ لجنة الإعلام النيابية لتشريح خلفياتها وأبعادها، ومقاطعة نواب «١٤ آذار» للجان النيابية لاسيما اللجنة الفرعية المصغرة المعنية بمناقشة قانون الانتخاب.

وبينما سُجل أمس تواصل هاتفي بين الرئيس نبيه بري والنائب مروان حمادة، نهاراً ومساء، علمت «السفير» أن بري اقترح على حمادة استضافة نواب «١٤ آذار» من أعضاء اللجنة الفرعية في فندق قريب من مقر مجلس النواب، بعد تأمين الحراسة الأمنية له، بغية تسهيل انتقال النواب إلى المجلس للمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بمناقشة قانون الانتخاب.

وفيما أبلغ بري «السفير» أن تقدماً قد حصل في المشاورات الجارية، وانه ينتظر جواباً نهائياً من فريق «١٤ آذار»، أكد حمادة لـ«السفير» أن بري تقدم بـ«اقتراح الفندق» الذي يخضع إلى الدرس، مشيراً إلى أنه استوضح رئيس المجلس حول بعض التفاصيل الأمنية. وقال: نحن مصرّون على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وعلى وضع قانون انتخابي جديد، كما نتمسّك باستقالة الحكومة الحالية.

وكان لافتاً للانتباه أمس أن العماد ميشال عون جزم بتعذر إجراء الانتخابات وفق قانون الستين، مؤكداً بعد اجتماع «تكتل التغيير والإصلاح» أن «هذا القانون ينطوي على أسباب كيانية تمنعنا من إجراء الانتخابات على أساسه، ونحن لن نقبل تحت أي ظرف بالسطو مجدداً على الحقوق السياسية للمسيحيين».

المحطة الأميركية

ومع مواصلة نواب «١٤ آذار» المقاطعة النيابية، وضعت لجنة الإعلام والاتصالات، خلال اجتماعها أمس، يدها على ملف الطلب الأميركي المقدم عبر شركة «مينتز ليفن» للحصول على ترخيص بإنشاء محطة اتصالات عسكرية في لبنان (mobile vsat)، من دون أن تتوصل إلى خلاصات نهائية، في انتظار ردود وزارة الاتصالات على أسئلة أعضاء اللجنة التي يُفترض أن تعقد جلسة أخرى غداً الخميس (في حال اكتمال المعلومات المطلوبة).

وقالت مصادر نيابية لـ«السفير» إن مهمة اللجنة هي التأكد من مدى مطابقة الطلب الأميركي مع القانون، والتدقيق في الآثار المحتملة التي قد تترتب على «المحطة»، لافتة الانتباه إلى أن النواب شعروا استناداً الى النقاش الأولي أن هناك مخاطر حقيقية تكمن بين ثنايا الطلب الاميركي.

وأشارت الى ان لجنة الاعلام وجهت كتاباً رسمياً الى وزارة الاتصالات تطلب فيه تزويدها بكل المستندات والمعلومات المتصلة بهذا الملف، لمناقشتها في الاجتماع المقبل، حتى يُبنى على الشيء مقتضاه.

وكشفت المصادر عن أنه تبين بعد الاستطلاع أن الشركة الأميركية «مينتز ليفن» متخصصة ببناء محطات الاتصال، لمصلحة الجيش الأميركي، وقد سبق لها أن نفذت مشاريع مماثلة في دول أخرى.

وأفادت المصادر أن الشركة كانت قد وجهت أولاً رسالة الى أعضاء في الهيئة الناظمة للاتصالات، إلا انها لم تحصل على إجابة، فخاطبت رئيس الهيئة ثم وزير الاتصالات، ولكن من دون أن تتلقى أي رد ايضاً.

ولفتت المصادر الانتباه الى ان النقاش حول هذا الموضوع قد يؤدي الى فتح أبواب مغلقة، لاسيما وانه تبين ان اليابان واستراليا حصلتا العام ٢٠٠٥ على ترخيصين لتأسيس محطتي اتصال وفق تقنية «في سات»، ولكن الترخيصين مرا حينها عبر القنوات الديبلوماسية والقانونية.

وأشارت المصادر الى ان هناك معطيات تفيد بان بعض السفارات الاساسية في لبنان تملك شبكات اتصال خاصة بها، من خارج منظومة الدولة اللبنانية، موضحة ان العمل جار للتأكد من مدى صحة هذه المعطيات أو عدم صحتها.

وانطلاقاً مما نشرته «السفير» أمس، عرضت لجنة الاعلام الأخطاء الواردة في الطلب الأميركي، والتي تسمح بالتشكيك في مدى جديته، ومن بينها أن شركة كبرى كشركة «مينتز ليفن» التي يفترض أن الجيش الأميركي هو أحد عملائها، لم ترفق الطلب بمستند يثبت وكالتها عن الجيش الأميركي، أو على الأقل، يثبت تكليفها بمهمة التواصل مع لبنان للاتفاق على إنشاء المحطة المذكورة.

كما طُرح تساؤل حول سبب عدم تقدم الشركة الوكيلة عن الجيش الأميركي بالطلب عبر السفارة الأميركية ومنها إلى وزارة الخارجية فوزارة الاتصالات، ومن ثم إلى الهيئة الناظمة للاتصالات أو مجلس الوزراء.

إلا أن فريق وزارة الاتصالات والهيئة الناظمة

(التتمة ص١٧)

شباب

كلّ الكبار كانوا أطفالاً

11 - 10

المزيد على موقع «شباب السفير»: http://shabab.assafir.com

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

السفير
الأربعاء 19-12-2012 العدد 12361

«ملف النازحين» يتضخم .. و«المحطة الأميركية» تكشف المستور

(تتمة المنشور ص ١)

تمسك بفرضية جدية الطلب، خصوصاً أن الشركة معروفة على الصعيد العالمي، إضافة إلى أن الطلب تضمن تفاصيل ومعلومات دقيقة لا يمكن أن تكون إلا جدية. كما اقترن برسائل عدة من قبل المستشارة القانونية سالي كلارك، موجهة إلى الوزير نقولا صحناوي والهيئة الناظمة.

وبعد انتهاء الاجتماع قال رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله: طلبنا من وزارة الاتصالات رسمياً تزويدنا بكل المستندات والوثائق المتعلقة بهذا الأمر، ونحن ننتظر عودة الوزير المختص للحصول على الأجوبة.

ورداً على سؤال حول احتمال موافقة مجلس الوزراء في جلسته الأسبوع المقبل على هذا الطلب، قال: أعتقد أن مجلس الوزراء ليس الجهة التي تخالف الدستور أو تخالف القانون بل على العكس، الحكومة حريصة، ويجب أن تكون حريصة على تطبيق القانون.

وإذا كان موضوع محطة الاتصالات قد فرض نفسه على جلسة لجنة الإعلام من خارج جدول الاعمال، إلا انه لم يحجب البند المتعلق باقتراح القانون المقدم من النائبين غازي يوسف وجمال الجراح لتسليم «داتا» الاتصالات، إلى الأجهزة الأمنية.

والمفارقة، ان نواب «١٤ آذار» تغيبوا عن الجلسة لمناقشة هذا الاقتراح، بمن فيهم يوسف والجراح، فيما أجمع أعضاء اللجنة من الحاضرين على دعم قرار الحكومة برفض إعطاء مضمون الرسائل النصية أو المعلومات المتعلقة بالانترنت. كما أجمعوا على أن تقدم نواب «١٤ آذار» بطلب لتعديل قانون الاتصالات، يعني ضمناً اعترافهم بأن مطالبتهم الدائمة بتسليم الأجهزة كل الـ«داتا» تعدّ مخالفة للقانون.

قنبلة «النازحين»

في هذه الأثناء، تفاعلت قضية النازحين السوريين والفلسطينيين الوافدين من سوريا الى لبنان، مع وصول دفعات جديدة منهم، بفعل تمدد الصراع المسلح الى مخيم اليرموك.

وأبلغت مراجع رسمية «السفير» أن ملف النازحين يكاد يتحول الى قنبلة اجتماعية موقوتة، قابلة للانفجار في أي لحظة، إذا لم تتحمل الجهات المانحة مسؤوليتها سريعاً في مساعدة الدولة اللبنانية على تحمل الأعباء المتزايدة لهذا الملف.

وقالت مصادر أمنية رفيعة المستوى لـ«السفير» إن أعداداً كبيرة من السوريين والفلسطينيين تدفقت الى لبنان خلال الأيام الماضية، لاسيما من مخيم اليرموك.

وأوضحت المصادر أن نسبة اللاجئين الى لبنان تكاد تتجاوز قدرته على التحمل، ومع ذلك لا يمكن إقفال الأبواب امام هؤلاء، من منطلقات إنسانية، خصوصاً أن سوريا لطالما احتضنت اللبنانيين عندما كانوا يتعرّضون للتهجير.

وأشارت المصادر الى ان كثافة النازحين الى لبنان، وما تسببه من ضغط على المعابر الحدودية، جعلت الأجهزة الامنية المختصة تمارس «الرقابة اللاحقة» على هؤلاء، موضحة انه تم ضبط مئات بطاقات الهوية وجوازات السفر والمستندات المزورة بحوزة سوريين وغير سوريين، سواء في المطار او عبر المعابر الحدودية.

وأكدت المصادر ان «هناك عناصر من الجيش السوري الحر تتواجد في لبنان، مع ان البعض لا يعجبه هذا الكلام»، ملمّحة الى إمكانية ان تكون هناك قواعد عسكرية لهذه العناصر على الاراضي اللبنانية.

وأعلنت المصادر عن أنه تم وضع آلية محددة لاحتواء آثار النزوح الفلسطيني من مخيم اليرموك الى لبنان، ووضع الضوابط القانونية والأمنية الكفيلة بالحد من أي ارتدادات او تداعيات لهذا النزوح على الداخل اللبناني.

وتوقعت المصادر ان تسلم السلطات السورية الى لبنان خلال الاسبوع المقبل آخر ثلاثة جثامين عائدة الى افراد مجموعة تلكلخ، موضحة انه يوجد موقوف واحد من المجموعة لدى السوريين، وداعية «بعض الرؤوس الحامية» في طرابلس إلى أن تهدأ، وتترك الأجهزة اللبنانية تعمل لإنهاء هذا الملف.

سجال ميقاتي ـ «المستقبل»

الى ذلك، احتدم السجال السياسي بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وكتلة «المستقبل» النيابية التي توقفت في بيان أصدرته بعد اجتماعها أمس عند ما وصفته بـ«الكلام المريب لميقاتي والذي اعتبر فيه انه لو لم ينتشر الجيش في طرابلس لقامت الامارة الاسلامية»، مشيرة الى انه «يشكّل فضيحة سياسية».

ورأت الكتلة ان الحكومة ضربت طرابلس بعرض الحائط.

ورداً على موقف «كتلة المستقبل»، قالت مصادر الرئيس ميقاتي لـ«السفير» إن الكتلة تعمدت اجتزاء كلام رئيس الحكومة وتشويهه، في محاولة متكررة للنيل منه. واعتبرت المصادر ان لجوء «المستقبل» الى تحوير موقف ميقاتي هو دليل إفلاس، بعد سقوط الاتهامات السابقة وفشل الرهانات على إسقاطه.

وأوضحت المصادر ان ما قاله ميقاتي في أحد اللقاءات الاعلامية هو ان معظم ابناء طرابلس هم جزء من الدولة ويقفون خلفها، وان وجود الجيش منع البعض من إنشاء حالات خاصة مستقلة عن الدولة، ملاحظة أنه وبرغم الإيضاحات فإن هناك من يصرّ على استهداف رئيس الحكومة بحملة مفتعلة، تقوم على الاستغلال الرخيص لكلام مجتزأ، تم إخراجه من سياقه العام.

واستغربت مصادر ميقاتي اتهام حكومته بعدم فعل شيء لطرابلس، مشددة على ان الحكومة أقرت مشاريع عدة لهذه المدينة، في حين أن البعض لا يعرف طرابلس إلا في مواسم الانتخابات والتحريض. ورأت أن الكذب المستمرّ وتلفيق الأخبار لا يمكن ان ينطليا على أبناء طرابلس الذين يستطيعون التمييز بين الحق والباطل.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"